عرب وعالم

كرزاي يحث الأمريكيين على التوقف عن الدفع للمتعهدين الأمنيين

واشنطن /14 أكتوبر/ رويترز :
حث الرئيس الأفغاني حامد كرزاي دافعي الضرائب الأمريكيين على التوقف عن الدفع للمتعهدين الأمنيين الخارجيين في أفغانستان الذين قال إنهم على علاقة بمجموعات «تشبه المافيا» وربما بالمتمردين.
وقال كرزاي الذي أصدر مرسوما بضرورة حل مجموعات المتعهدين الأمنيين الأجانب خلال الأشهر الأربعة القادمة لقناة (ايه.بي.سي) التلفزيونية إن هؤلاء المتعهدين يعرقلون تطور الشرطة وقوات الأمن الأفغانية.
وقال الرئيس الأفغاني «أدعو دافعي الضرائب الأمريكيين إلى ألا يتركوا أموالهم التي جمعوها بكدهم تهدر على جماعات لا تتسبب فقط في الكثير من المضايقات للشعب الأفغاني لكنهم في الحقيقة والله أعلم على صلة بجماعات تشبه المافيا وربما أيضا يمولون المتشددين والمتمردين والإرهابيين من خلال هذه الأموال».
وأضاف كرزاي أن الاجور الاعلى نسبيا التي تدفعها شركات الامن الأجنبية تبعد الافغان عن الانضمام الى الشرطة الافغانية وقوات الامن.
وقال «لماذا يأتي شاب أفغاني الى الشرطة اذا كان يمكنه الحصول على وظيفة في شركة أمن لديها الكثير من الفسحة وليس فيها انضباط..... لذا فمن الطبيعي أن تجد قواتنا الأمنية صعوبة في النمو. ومن أجل أن تنمو قوات الامن يجب حل هذه المجموعات».
وتحدث كرزاي كثيرا ضد شركات الامن الخاصة وقال مرسومه ان هذه الشركات حظرت لتفادي اساءة استخدام الاسلحة التي تسببت في «حوادث مرعبة ومأساوية».
غير أن كرزاي قال ان المتعهدين الامنيين الذين يحمون الدبلوماسيين وعمال الاغاثة سيسمح لهم بالعمل. لكنه أضاف «بالتأكيد لن نسمح لهم بأن يكونوا في الشوارع والاسواق وفي الطرقات وعلى الطرق السريعة ولن نسمح لهم بتقديم الامن لخطوط الامداد. هذه مهمة الحكومة الافغانية والشرطة الافغانية».
وضغط الرئيس الامريكي باراك أوباما على كرزاي في وقت سابق من هذا العام كي يبذل المزيد من الجهد في التصدي للفساد في أفغانستان. وترى وزارة الدفاع الامريكية الجدول الزمني الذي وضعه كرزاي الذي يقضي بانسحاب المتعهدين الاجانب بنهاية العام الجاري جدولا «شديد العدوانية» وينطوي على تحد.

©Reuters
الرئيس الأفغاني حامد كرزاي في كابول

السلطة الفلسطينية ترفض اشتراطات نتنياهو

القدس/ متابعات:
قال رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات إن السلطة الفلسطينية ستترك المفاوضات المباشرة إذا استأنفت إسرائيل الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ورفض تعليقات لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو اعتبر فيها الاعتراف بيهودية الدولة أحد أسس أي حل مستقبلي للصراع.
وكان نتنياهو قد قال أمس في جلسة حكومته الأسبوعية في القدس إن إسرائيل تتمسك بثلاثة أسس لإبرام اتفاق سلام، هي الاعتبارات الأمنية، واعتراف فلسطيني بيهوديتها، وأن يشكل الاتفاق نهاية الصراع.
ووصف المفاوضات -التي تبدأ الأسبوع القادم في واشنطن- بالصعبة، لكنه اعتبر أن تحقيق اتفاق ليس مستحيلا بشرط أن يوجد من وصفه بـ«شريك حقيقي في الجانب الفلسطيني»، وقال إنه سيفاجئ المشككين في جدوى التفاوض.
وكشفت مصادر إسرائيلية عن أن الترتيبات الأمنية أول قضية ستطلب إسرائيل بحثها في المفاوضات، التي دعت واشنطن إلى المشاركة فيها الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبد الله الثاني.
ونقلت الإذاعة الإسرائيلية عن مصادر إسرائيلية لم تسمها أن إسرائيل ستطالب ببقاء سيطرتها على غور الأردن (على الحدود بين الضفة والأردن) وقمم الجبال المطلة عليه لمراقبة مجالها الجوي و«التأكد من عدم تهريب وسائل قتالية وتسلل مخربين» إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية.
كما ستطالب بدولة منزوعة السلاح تملك قوات شرطة فقط، ويحظر عليها أي اتفاق أمني مع أي طرف ثالث دون موافقة إسرائيل.
ويقول الفلسطينيون إن الاعتراف بيهودية إسرائيل يهدد الأقلية العربية فيها، ويضر بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما يقولون إن احتفاظ إسرائيل بكتل استيطانية في الضفة الغربية غير مقبول.
ويريد الفلسطينيون دولة مستقلة على أراضي ما قبل 5 يونيو 1967، تضم قطاع غزة والضفة وتكون القدس الشرقية عاصمتها، لكن إسرائيل تعد القدس الشرقية جزءا لا يتجزأ منها، وتريد الاحتفاظ بكتل استيطانية في الضفة في أي اتفاق.
ووصف عريقات تعليقات نتنياهو بـ«اشتراطات لا مفاوضات»، وقال «إذا أراد المفاوضات فهو يعرف أن هذه الشروط لا يمكن أن تقبل».
وفي تصريحات صحفية قال عريقات إن السلطة ستغادر المفاوضات إذا استأنفت إسرائيل الاستيطان في الأراضي الفلسطينية.
من جهته قال رئيس السلطة محمود عباس في رسائل وجهها أمس إلى اللجنة الرباعية الدولية إن استمرار بناء المستوطنات يعني أن إسرائيل قررت وقف المفاوضات المباشرة.
وأكد في الرسائل -حسب ما ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية- الالتزام بمرجعيات مجلس الأمن والجمعية العامة وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية ومبادئ مؤتمر مدريد، وأيضا بجدول أعمال يشمل القدس والحدود والاستيطان واللاجئين والأمن والمياه والإفراج عن المعتقلين ضمن سقف زمني لا يتجاوز 12 شهرا.
ولم تعلن حكومة نتنياهو بعد ما إذا كانت ستجدد تجميدا للاستيطان مدته عشرة أشهر وينتهي بعد 34 يوما.
وقالت الجامعة العربية إنها منشغلة شديد الانشغال لمواقف إسرائيل، في وقت أبدى فيه وزير الخارجية الأردني ناصر جودت أمله بألا تستغرق المفاوضات أكثر من عام، واستبعدت وسائل الإعلام الرسمية السورية تحقيق أي تقدم ما لم تضغط الولايات المتحدة على الحليف الإسرائيلي.

الرئيس الأمريكي يتوسط نظيره الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي

أوديرنو: أمريكا مستعدة لاستئناف الدور القتالي في العراق

واشنطن/14 أكتوبر/ رويترز :
قال قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ريموند اوديرنو ان قوات الأمن العراقية ستكون مهيأة لسد الفراغ الذي سيتركه انسحاب القوات الأمريكية العام القادم لكن الولايات المتحدة قد تعود إلى العمليات القتالية إذا دعت الضرورة.
وتعتزم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) خفض عدد الجنود في العراق إلى 50 ألفا بحلول أول سبتمبر أيلول من 176 ألفا عند ذروة انتشار القوات الأمريكية بعد الغزو عام 2003.
وأضاف اوديرنو في حديث مع قناة (سي.ان.ان) الإخبارية الأمريكية بثته أن تلك القوات ستبقى في العراق للقيام بدور «تقديم المشورة والتدريب والمساعدة» حتى العام القادم «لكن لديها بالتأكيد القدرة على حماية نفسها والقيام في حالة الضرورة بعمليات قتالية إذا تطلب الأمر».
وأضاف ان «التمرد أخمد» في العراق وبرغم استمرار العنف فالوضع الامني يتحسن بوجه عام وكذلك قدرة الدولة العراقية على حماية الشعب والنهوض بمهام الحكم.
لكنه اوضح ان القوات الامريكية قد تعود الى القيام بدور قتالي اذا حدث «انهيار تام لقوات الامن» إو اذا أدت الخلافات السياسية الى انقسام قوات الامن العراقية وقال اودرينو «لكننا لا نتوقع ذلك».
وقال مسؤول بالادارة الأمريكية إن الرئيس باراك أوباما الذي وعد في حملته الانتخابية للوصول الى البيت الأبيض بانهاء الحرب يعتزم القاء خطاب خلال أيام بشأن خفض القوات الأمريكية في العراق.
وسيلقي أوباما خطابه بعد عودته من جزيرة مارثاس فينيارد بولاية ماساتشوستس حيث يمضي عطلة مع أسرته.
وسئل أوديرنو هل ستكون القوات العراقية كافية للسماح بسحب جميع القوات الامريكية من العراق بحلول نهاية عام 2011 فأجاب «في تقديري الآن أنها.. انها ستكون».
وفي مقابلة مع محطة تلفزيون (سي.بي.إس.) قال أوديرنو ان الجيش العراقي قادر الآن على توفير الأمن الداخلي لكنه سيبقى بحاجة للمساعدة من القوات الأمريكية في مجالي التدريب والامداد والتموين.
لكنه سلم بأن القوات الامريكية قد تبقى في العراق بعد الموعد المقرر لانسحابها في نهاية العام القادم.
وعلق أوديرنو على تصريح رئيس هيئة اركان الجيش العراقي الفريق اول بابكر زيباري بأنه ينبغي أن يبقى الجيش الامريكي في العراق حتى عام 2020 قائلا ان هذا يتوقف على نوع الوجود الامريكي المطلوب.
وقال «اذا طلبت حكومة العراق بعض المساعدة الفنية في مجالات وأنظمة تسمح لهم بمواصلة حماية انفسهم وفي حالة وجود تهديد خارجي ما فقد نكون هنا».
وقال اوديرنو ان الولايات المتحدة ابرمت اتفاقيات مع المملكة العربية السعودية ومصر لمساعدتهما على تطوير «بنيتهما التحتية وهيكلهما الامني».
وأضاف «اذا كان هذا ما نتحدث بشأنه (في العراق) فمن المحتمل ان نظل هناك بعد عام 2011».

©Reuters
قائد القوات الامريكية في العراق الجنرال ريموند اوديرنو

وفي سياق متصل قال رئيس القائمة العراقية إياد علاوي إن الولايات المتحدة لن تدعم أي حكومة عراقية ليست على علاقة جيدة مع إيران، بينما لم يستبعد قائد القوات الأميركية في العراق أن يستمر الوجود العسكري الأميركي حتى بعد موعد الانسحاب المقرر عام 2011.
وقال رئيس الوزراء العراقي السابق أعتقد أن الولايات المتحدة تقف ضدي، وموقفها معروف في المجتمع العراقي، وهي تحاول أن تدعم فقط من له علاقة جيدة مع طهران».
وتابع أنه لاحظ من لقاءاته بالمسؤولين الأميركيين أنهم حريصون على «أن يكون هناك نوع من الحكومة التي ترضى عنها إيران... حتى لا تحصل مشاكل في العراق بعد الانسحاب».
وأضاف علاوي الذي وصل إلى موسكو الجمعة واجتمع مع الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف «لا تربطني علاقة سيئة بطهران، ولكن في الوقت نفسه لا أمتلك علاقات جيدة معها أيضا».
وطلب من روسيا أن «تلعب دورا مهماً سواء على الصعيد الاستثماري والاقتصادي في العراق أو على صعيد دعم العملية السياسية بحيث تكون عملية متوازنة وواضحة»، وأكد أن الحل في العراق يجب أن يكون عراقيا من دون أي تدخل خارجي.
وأعرب عن توقعه بألا تطول عملية التفاوض حول تشكيل الحكومة العراقية، وقال إن «الحكومة المقبلة يجب أن تضم كل الأطياف الموجودة، وحتى الذين لم يفوزوا بالانتخابات نعتقد أيضا أنهم يجب أن يكونوا جزءا من العملية السياسية».
من جهة أخرى نفى عضو القائمة العراقية جمال البطيخ أن يكون التقارب بين الائتلاف الوطني والكردستاني والعراقية على حساب استبعاد قائمة «دولة القانون» التي يقودها رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي، لكنه أقر بوجود اتجاه ناشط في الحوارات بين الكتل الثلاث المذكورة.

عواصم العالم

مقتل 15شخصاً في انفجار داخل مسجد في باكستان

وانا (باكستان) /14 أكتوبر/ رويترز :
قال مسؤولو مخابرات باكستانيون إن انفجارا وقع داخل مسجد في وزيرستان الجنوبية بباكستان على الحدود الافغانية وأسفر عن سقوط 15 قتيلا على الأقل أمس الاثنين.
وقلص مسلحو طالبان الذين شنوا هجمات مماثلة من قبل عملياتهم خلال أزمة الفيضانات في باكستان التي تثقل كاهل الحكومة.
وقال مسؤول في المخابرات في وانا «كان هجوما انتحاريا على ما يبدو يستهدف مولانا نور محمد» مشيرا إلى رجل دين موال للحكومة.
واعلنت باكستان عن تحقيق تقدم كبير في مواجهة المتشددين قبل كارثة الفيضانات التي ضربت البلاد قبل أكثر من ثلاثة اسابيع.

مقتل اثنين وإصابة خمسة في اضطرابات بجنوب تايلاند

يالا (تايلاند) 14 أكتوبر/ رويترز :
قالت الشرطة في تايلاند أمس الاثنين إن متمردين إسلاميين فيما يبدو قتلوا شخصين بالرصاص وأصابوا خمسة آخرين في ثلاث هجمات متفرقة خلال يوم واحد بجنوب البلاد.
ووقعت الهجمات مساء يوم أمس الأول الأحد وصباح أمس الاثنين في باتاني أحد ثلاثة أقاليم تعاني من اضطرابات عنيفة منذ ستة أعوام ويعتقد أن منفذيها متمردون اسلاميون يسعون الى الاستقلال عن تايلاند التي يغلب على سكانها البوذيون.
وقالت الشرطة ان سياسيا محليا سابقا مسلما قتل بالرصاص فيما أصيب شيخ قرية حين فتح مسلحون مجهولون النار عليهما وهما يهمان بركوب سيارة نصف نقل لاداء صلاة الصبح.
وفي هجوم اخر أصيب زوجان بوذيان بالرصاص اثناء توجههما للعمل في موقع بناء.
وقال مانا ناكتانج اللفتنانت بالشرطة انه في ليل أمس الأول الاحد قتل مسلحون مجهولون مسؤولا بقرية يغلب على سكانها المسلمون بالرصاص. وأصيب اثنان من المارة.
وقتل اكثر من أربعة آلاف شخص منذ عاود تمرد عمره عقود الظهور عام 2004 في أقاليم يالا وباتاني وناراتيوات المتاخمة لماليزيا ويغلب على سكانها المسلمون.
ولم تعلن اي جماعة مسؤوليتها عن أعمال العنف الذي لم تظهر حتى الآن دلائل على صلته بتنظيمات متشددة في الخارج.

تايلاند وكمبوديا تستأنفان العلاقات الدبلوماسية

بانكوك/14 أكتوبر/ رويترز :
قالت تايلاند انها ستستأنف العلاقات الدبلوماسية مع كمبوديا اعتبارا من اليوم الثلاثاء بعد إن أعلنت الحكومة الكمبودية استقالة رئيس وزراء تايلاند السابق الهارب تاكسين شيناواترا من منصبه كمستشار اقتصادي لها.
واستدعت كل من تايلاند وكمبوديا سفيرها لدى الدولة الاخرى في الخامس من نوفمبر تشرين الثاني بعد ان تم تعيين تاكسين مستشارا لرئيس وزراء كمبوديا هون سن. وتاكسين مليادير فار من حكم صادر عليه بالسجن لمدة عامين لاساءته استخدام السلطة.
وأغضب تعيين تاكسين قادة تايلاند اذ يتهمونه بتنظيم وتمويل حركة الاحتجاج المناهضة للحكومة لاصحاب القمصان الحمراء. وتصاعدت احتجاجات اصحاب القمصان الحمراء في وسط بانكوك لتسفر عن سقوط قتلى في شهري ابريل نيسان و مايو ايار.
وقال وزير خارجية تايلاند كاسيت بيروميا لرويترز يوم الاثنين «اعلنوا انه لم يعد لهم اي علاقة بتاكسين من ثم انتهي السبب الذي منعنا من ايفاد سفيرنا».
وتابع «ستعيد تايلاند سفيرها غدا (اليوم) وبالمثل ستعيد كمبوديا سفيرها لتايلاند».
ويعيش تاكسين في الاغلب في المنفى الذي اختاره دبي لكنه مازال يتمتع بشعبية كبيرة في مناطق الريف بتايلاند.
وبدأ الخلاف الدبلوماسي بين كمبوديا وتايلاند في 23 اكتوبر تشرين الاول حين صدم هون سن قمة قادة جنوب شرق آسيا في منتجع هوا هين في تايلاند باعلانه انه عرض على تاكسين وظيفة مستشار في صفعة لتايلاند التي تستضيف القمة.
وتفاقم الخلاف بعد اسبوعين حين اكدت كمبوديا ان تاكسين اصبح مستشارا شخصيا لهون سن ومستشارا اقتصاديا للحكومة واعلنت كمبوديا رفضها لاي طلب لترحيله قائلة ان الاطاحة به في انقلاب عام 2006 وما اعقب ذلك من ادانته بالفساد يرجع لاسباب سياسية.
وانتقد رئيس وزراء تايلاند ابهيسيت فيجاجيفا ذلك واستدعى السفير التايلاندي وقال ان الحكومة الكمبودية «تدخلت في العدالة التايلاندية» وجرحت مشاعر الشعب التايلاندي.
يوم أمس الاثنين قال خيو كانهاريث المتحدث باسم حكومة كمبوديا ان تاكسين طلب الاستقالة من منصبه. وتابع «وافقنا على ذلك.»

هل ستجلب المفاوضات المرتقبة السلام؟

تساءل الكاتب دونالد ماكنتاير ما إذا كان يمكن للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المرتقبة أن تجلب السلام في الشرق الأوسط؟ وقال إن الجولة القادمة من المفاوضات على أرض الولايات المتحدة برعاية الرئيس الأميركي باراك أوباما ربما من شأنها فتح آفاق وإيجاد أرضية جديدة لعملية السلام.
وذهب ماكنتاير إلى القول إن ما وصفها بولائم البيت الأبيض الكبيرة التي تضم قادة عربا وإسرائيليين كضيوف رئيسين عادة ما تتم للاحتفاء بإتمام واكتمال بعض الإنجازات مثل ما جرى إبان توقيع معاهدتي السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن التاريخيتين.
ولكن واشنطن ستشهد الأسبوع القادم احتفاء بمناسبة مختلفة تتمثل في انطلاق جولة جديدة من مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وليس اكتمالها أو إتمام أي إنجازات بشأنها.
وقال الكاتب إنه في جميع المحاولات السابقة لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي في المنطقة على مدار 43 سنة ماضية لم ينخفض سقف التوقعات كما هي عليه في الوقت الراهن.
وأوضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو سرعان ما حيد اتفاقات أوسلو في بداية فترة رئاسته، وأنه يقود حكومة يمينية، والعديد من أنصارها الأقوياء يعارضون حل الدولتين الذي قد يؤمل إيجاده من المفاوضات القادمة.
ومضى بالقول إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في المقابل والذي يترأس ما أسماه الكاتب كيانا سياسيا منقسما على نفسه يدخل إلى المفاوضات بموقف هو فيه أضعف ما يكون، وإن ذلك الضعف يجعل إمكانية حصوله على أقل القليل للتوصل إلى اتفاقية قابلة للتطبيق مع نتنياهو على الأمد البعيد أمرا مستحيلا.
وأضاف الكاتب أن مما يجعل من المفاوضات أمرا صعبا أيضا هو مطالبة نتنياهو الفلسطينيين للاعتراف «بالدولة اليهودية»، وهو شرط جديد لم يكن موجودا إبان المفاوضات السابقة بين كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والتي انهارت في كامب ديفد عام 2000.
وقال الكاتب إن المفاوضات قد تنجح إذا راعت الشروط الفلسطينية المتعلقة بالقدس وحق العودة والمياه والحدود بالإضافة إلى الإعلان الفوري عن قيام دولة فلسطينية وليس بمجرد الوعود.
ويشار إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت قبولها استئناف المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، حيث سيلتقي عباس ونتنياهو بداية سبتمبر/ أيلول القادم مع أوباما في الولايات المتحدة لإطلاق المفاوضات.
كما قبل الرئيس المصري حسني مبارك والملك الأردني عبد الله الثاني دعوة وجهتها لهما وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون لحضور مراسم إطلاق المفاوضات المباشرة، كما سيحضر اللقاء ممثل اللجنة الدولية الرباعية توني بلير.

تراجع دور أميركا في العراق

قالت صحيفة واشنطن بوست إن العراقيين منهمكون في جدل وصراع من أجل تحقيق الاستقرار، بينما آخر لواء أميركي مقاتل غادر البلاد الأسبوع الماضي.
ونقلت الصحيفة عن فلاح النقيب العضو السني بالبرلمان عن «قائمة العراقية» قوله إن الأميركيين يغادرون العراق دون أن يحلوا مشاكل البلاد.
وسيبقى حوالي 52 ألف جندي بالعراق من إجمالي قوات فاق عددها 165 ألف جندي، في ذروة عملية تعزيز الوجود الأميركي هناك.
وترى الصحيفة أن تقليص عدد القوات الأميركية، الذي بدأ طوال العام الماضي، يأتي في وقت تكتنف فيه البلاد المخاطر.

فبعد مرور أكثر من خمسة أشهر على انتخابات تشريعية غير حاسمة جرت يوم 7 مارس/ آذار الماضي، أدى الإخفاق في التوصل لتسوية سياسية إلى إعاقة تشكيل حكومة جديدة.
وارتفعت وتيرة الاغتيالات، وما تزال الهجمات تشن يوميا بينما الشارع العراقي يغلي في هذا الصيف القائظ.
وذكر وزير الخارجية هوشيار زيباري أنه أبلغ الأميركيين بواشنطن أن خروجهم من العراق قبل أن تكون هناك حكومة تدير شؤون البلاد، سيكون أمرا محرجا، مشيرا إلى أن الزعماء العراقيين وصلوا إلى طريق مسدود ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة تقديم الدعم لهم.
وتقول الصحيفة إن الأسئلة بشأن العراق تبدأ كلها بعبارة «ماذا لو؟». «ماذا لو أن الفراغ السياسي أفضى إلى تقويض المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس؟ وماذا لو أن دول الجوار استغلت اضمحلال النفوذ الأميركي وملأت الفراغ الناجم عن ذلك؟ وماذا لو لم تتشكل حكومة جديدة في هذا النظام الديمقراطي الوليد؟».
يقول جوست هيلترمان -وهو خبير بالشؤون العراقية في مجموعة الأزمات الدولية «ظللنا دوماً نزعم أن حدوث فراغ سياسي وأمني في وقت واحد من شأنه أن يخلق وضعا خطيرا، وهذا ما نشهده الآن. وإذا ما استمر العنف وحصل المتمردون على موطئ قدم، فماذا سيفعل الأميركيون بما لديهم من موارد محدودة؟».
وفي ظل تدهور الخدمات واستمرار موجة العنف وتلكؤ مفاوضات السياسيين، يتساءل العراقيون عن الأسباب التي دفعتهم للذهاب إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم.

أين المسلمون في محنة باكستان؟

تساءلت صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأميركية في افتتاحيتها أين أصدقاء إسلام آباد من المسلمين والصين عندما احتاجت إليهم باكستان في محنة الفيضانات التي ضربت البلاد.
وقالت الصحيفة إن الولايات المتحدة استجابت لكن هناك دولا أخرى، وخاصة أصدقاء باكستان المسلمين وحليفتها الكبيرة الصين، عليها أن تساعد أيضا.
وفي الوقت الذي تقول فيه الأمم المتحدة إنها تحتاج إلى 459 مليون دولار معونة عاجلة رفعت الولايات المتحدة مساهمتها إلى 150 مليون دولار بعد أن كانت 76 مليون وتعتبر المتبرع الأكبر لأسباب إستراتيجية.
وقال السناتور الديمقراطي جون كيري إن الولايات المتحدة لا تريد مضاعفة الفشل وتقوية الجهاديين والإرهابيين الذين يمكن أن يستغلوا الفوضى والدمار ومعاناة نحو 20 مليون باكستاني.
وقد تساءل نقاد في الغرب وفي باكستان عن سبب تباطؤ وانخفاض استجابة الدول الإسلامية والصين المجاورة. فقد كان رد السعودية أقرب حلفاء باكستان بأن زادت المعونة إلى 80 مليون دولار من 20 مليون.
وقالت الصحيفة إن هذا التحرك ينبغي أن يشكل حافزا لدول إسلامية أخرى في منطقة الخليج يمتلك الكثير منها الثروة للمساهمة، مثل الكويت -على سبيل المثال- التي قدمت 5 ملايين دولار فقط ومثلها سلطنة عمان، وقدمت إيران 800 ألف دولار، في حين قدمت قطر 400 ألف دولار، أما دولة الإمارات فلم تقدم شيئا رسميا.
وفي الوقت نفسه تساءل بعض الباكستانيين لماذا لم ينتج عن العلاقة مع الصين سوى 9 ملايين دولار؟.
ونوهت الصحيفة إلى أن مساهمة الصين ربما تأتي لاحقا في مرحلة إعادة الإعمار كما فعلت في الزلزال الذي ضرب باكستان عام 2005.
وقالت إن الاستجابة البطيئة من أصدقاء باكستان من الممكن أن يكون مرجعها إلى الظهور التدريجي لخطورة المشكلة، فربما كان ذلك بسبب التقارير الإخبارية الأولية التي لم توضح حجم المشكلة ولذلك أتى الرد بهذا الفتور.
ومقارنة بالكوارث العالمية الهائلة الأخرى قللت وسائل الأعلام من أهمية هذه الكارثة، وقد يكون السبب في ذلك أن تأثيراتها نمت خلال أسابيع قليلة.
وإذا كانت المشكلة تتعلق بالاتصالات فقد أطلق الباكستانيون الآن إنذار الخطر وقام المبعوثون في العواصم الرئيسية بتنبيه الحكومات إلى حقيقة الأمر بأنها أسوأ كارثة طبيعية في تاريخ باكستان وأنها أكبر من زلزال هاييتي هذا العام وتسونامي آسيا في 2004 مجتمعين.
وأشارت كريستيان ساينس مونيتور إلى أن التفسير الذي غالبا ما يسمع لسبب عدم استعداد الدول الإسلامية وغيرها هو فساد الحكومة الباكستانية وضياع دولارات التبرعات.
وإن كانت هذه الشكوى لها أساس من الصحية، فإن هناك طرقا أخرى للالتفاف حول هذه العقبة، على سبيل المثال تمرير المعونة عبر الأمم المتحدة وعبر منظمات غير حكومية وجمعيات خيرية موثوق بها مثل الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو حتى من خلال البنك الدولي.